مجلة أبعاد مجلد 08 (عدد 1خ) – 31 جويلية 2021
ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

تاريخ الفكر السكاني

History of population thought

فوزية بلعجال[1]*
beladjalbouzenad@yahoo.fr
[1] كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)

****

تاريخ الإرسال: 2021/03/27 | تاريخ القبول: 2021/05/21 | تاريخ النشر: 2021/07/31

ملخص:
تعتبر نشأة العلوم اهم مرحلة في التأسيس النظري، وهذه المرحلة قد تأخذ وقتا معتبرا لارتباطها بالمجتمعات وتطورها من خلال حركية مفكريها. وعلم السكان من بين العلوم التي اخذت وقتا طويلا قبل انفصالها عن باقي العلوم واعتبارها علما قائما بذاته له نظرياته ومفكريه. في دراستنا هده سنتطرق للفكر السكاني عبر مختلف العصور ومختلف الآراء التي مهدت لبروز الديمغرافيا واظهار الاهمية التي تكتسيها اراء المفكرين الذين اختلفت اختصاصاتهم من اقتصادين إلى علماء اجتماع... الخ، في وضع اللبنات الاولى وابراز اهميته كعلم معتمدا على الجانب الكمي في تفسير الظواهر.

الكلمات المفتاحية: الفكر السكاني؛ الديمغرافيا؛ النظريات السكانية ؛ تقسيم العمل؛ المدارس الاقتصادية.

Abstract:
The birth of a science is the most important step in the theoretical foundations; this step may take some time, because it is related to the communities and their development through the dynamics of its thinkers. Demographics is a science that has taken too long before its separation from the other sciences, and considered as a science with his theories and thinkers. In this study we will underlined the steps of the population thinking through history and the different opinions that have paved the way for the emergence of this science and show the importance of the testimony of these thinkers between sociologists, economists... Etc., by putting the first building blocks and to highlight its importance as a science based on the quantitative side in the interpretation of the phenomena.

Keywords :Population thought; demography; population theories; division of labour; economic schools.

* المؤلف المرسل: beladjalbouzenad@ yahoo.fr

تمهيد:

لقد أثيرت القضية السكانية منذ القدم لأهمية العنصر البشري في نشأة أي مجتمع، باعتباره المحرك والمؤسس لكل الحضارات. وبداية الحديث والتنبئ لتأثير عدد السكان قديم قدم الفكر الإنساني. أراء وأفكار متعددة تنوعت بين المتفائلة والمتشائمة من الزيادة السكانية وتأثيراتها على تطور المجتمعات. ورقتنا البحثية ستحاول تتبع تاريخ الفكر السكاني ومختلف القضايا التي أثيرت في الجانب السكاني. ومن هذا المنطلق سيكون تساؤلنا المحوري كالتالي: كيف كانت أراء المفكرين والفلاسفة القدامى أساسا للفكر السكاني الحديث وكيف أصبحت اهتمامات الأباطرة بتعداد سكان ممالكهم أحد أهم الدوافع لوضع أسس علم السكان؟

إن بدايات الفكر السكاني كانت مع الحضارة الصينية والتي ترجع في أساسها إلى النسق الفلسفي والخلقي والسياسي الذي وضعه المفكر الصيني كونفوشيوس، مجموعة من القيم الأخلاقية ذات أبعاد ديمغرافية، اعتبرت الإنجاب من بين الواجبات المقدسة لضمان استمرار النسل. إن إنجاب العدد الأقصى يضمن بقاء العائلة واستمرار السلالة. ويعتبر المذهب **الكونفشيوسي** من المذاهب المشجعة للزيادة السكانية والتي تضمن كثرة الأيدي العاملة وثراء الإمبراطورية ورفاهها، لكنه أشار إلى أن الزيادة المفرطة قد تؤثر على الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال المستمر للأرض وإنقاص عطائها. فلابد من إجراء تعداد سكاني بصفة منتظمة يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان استقرار واستمرار الإمبراطورية[1].

يرجع بعض المؤرخين انحطاط الإمبراطورية اليونانية إلى التضخم السكاني والذي تجاوز العدد المثالي الذي قدره افلاطون بحكم تواجدها في منطقة جبلية محدودة الموارد. باعتبار أفلاطون صاحب أول قانون واضح المعالم في مجال السكان، فقد ركز على أن الاستقرار السكاني أمر ضروري لتحقيق الكمال الإنساني، لذلك اقترح الإبقاء على المجتمع المكون من المواطنين الأحرار عند مستوى 5040 (7 !). وأكد على ضرورة تناسب عدد أفراد المجتمع مع مساحة أراضيه وموارده الغذائية لذلك لا بد أن يكون هذا العدد مستقرا وبذلك لا يمكن أن تترك الخصوبة حرة فلابد من مراقبتها وعلى الدولة التدخل لضبط ذلك. وفيما يخص حجم السكان فقد أكد على تحديد عدد

[1] إحسان محمد الحسن، " علم الاجتماع الاقتصادي " الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن2005، ص 54.

الأطفال الواجب إنجابه، حيث يتم ذلك من خلال تأخير سن الزواج ومنع العلاقات الجنسية بين المتزوجين إلا بإذن، إجهاض النساء أو وأد الأطفال والهجرة إلى الخارج. قد ركز أفلاطون على قضية الاستقرار السكاني لإيمانه بأن النوع البشري أكثر أهمية من عددهم بالنسبة للمجتمع[1].

أما بالنسبة لأرسطو فقد كانت مخاوفه جد واضحة بخصوص الزيادة السكانية، لأن تقسيم الأرض ومواردها على عدد متزايد من السكان يولد افتقار فئة معينة من المجتمع، هذا ما يسبب جملة من الاضطرابات الاجتماعية التي من شأنها حرمان المجتمع من المزايا الاقتصادية لتقسيم العمل، فمن الضروري اللجوء إلى إجهاض النساء في حالة وجود عدد أطفال أكثر من اللازم[2]. أما في روما، التوجه كان بعيدا كل البعد عما سبق. فقد اهتم الامبراطور اوغست بالقوة العسكرية ولهذا السبب شجع التزايد السكاني. لكن ما عرفته روما من انتشار للعزوبية الدائمة شكل عائقا لتحقيق ذلك فاضطر الإمبراطور إلى سن قوانين صارمة لكل ما يعطل الإنجاب. يعاقب بها كل من امتنع عن الزواج أو إنجاب الأطفال ويشجع الأسر كثيرة الأولاد بمزايا مالية ومادية مغرية[3].

إن ظهور عبد الرحمان ابن خلدون وتميزه في تحليله للظواهر جعلته من أوائل المفكرين الذين أعطوا أهمية لدراسة الظواهر السكانية أين وضح من خلال نصوص المقدمة أن كثافة السكان تساهم إلى حد كبير في تحسين الظروف الاقتصادية وبالتالي حسن استغلال الثروة الاجتماعية وتقسيم العمل. تناول قضية السكان وأن نموهم يخلق الحاجة إلى تخصص الوظائف وبدوره يؤدي إلى دخول أعلى. أبرز عبد الرحمان ابن خلدون أن الثروة والسكان يعتمدان بعضهما على البعض، وهذا يعتمد على المناخ السياسي والاجتماعي السائد. وتعرض للعلاقة بين عدد السكان والوضع الاقتصادي موضحا أن عدد السكان الأمثل يؤدي لرفع المستوى المعيشي من خلال حسن استخدام الموارد الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم العمل[4]. إن تحليل عبد الرحمان ابن خلدون

[1] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006. Histoire des idées et politiques de population. Ed: de l'institut national d'études démographiques, P18.

[2] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006, ibid, P19.

[3] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006, ibid, P19- p20.

[4] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006, ibid, P23

لم يعتمد على نظرية واضحة بخصوص القضايا السكانية لكنه تطرق لها من خلال مجموعة من الأفكار في مختلف الفصول يمكن جمعها وتحليلها لمعرفة الاتجاه الخلدوني بخصوص المسألة السكانية[1]. ان قوة الدولة كما يشير عبد الرحمان ابن خلدون تكون في الكثرة والقوة العسكرية التي تحدد هيمنة الدولة، التي بدورها تنتج من كثرة الأشخاص القادرين على الدفاع عنها. فبقدر ازدياد العدد تقدر عظمة القوة العسكرية وبقدر امتداد وتوسع الدولة.

إن المرحلة الانتقالية التي شهدتها أوروبا وتطور علم الاقتصاد السياسي ساهم إلى حد كبير في نشوء النظريات الاقتصادية والسكانية. اين توجه الاهتمام النظري نحو دراسة العلاقة المتواجدة بين النمو الاقتصادي والتطور السكاني.

1. المدرسة التجارية:

لم تول أهمية كبرى للعنصر السكاني، بل شجعت نموه فقط بغرض زيادة القوة العددية للرجال، وهذا من أجل زيادة قوة الأمة ووحدتها. ما ميز هذه المرحلة أيضا هو الانتقال من العمل الحرفي إلى الصناعة وتطور نظام المشاغل، بالإضافة إلى تأزم الوضع في المجال الفلاحي الذي أدى إلى تحول الأيدي العاملة في هذا المجال إلى العمل في المصانع والمشاغل. وبما أن معدل الأجور يميل إلى الانخفاض مع زيادة أعداد قوة العمل فإن مزايا النمو السكاني تصبح واضحة من حيث أثرها على ثروة المجتمع.

أشار بعض مفكري هذه المدرسة إلى أن الزيادة السكانية تعتبر من أهم محددات القوة السياسية والعسكرية للبلد، فمن الأساسي أن يكون المجتمع كثير العدد ويشجع على الزيادة السكانية[2]. وأن كثرة السكان أمر غير مقلق فلا ثروة بدون سكان، وأن المجتمع كثير السكان شيء ثمين يعطي أهمية وقيمة للبلد[3]. اما البعض الاخر فلم يشاطر معهم نفس الرأي فكثرة السكان لا يمكن أن تكون إلا كواجهة لسوء التسيير، ولا يمكن اعتبار ثروة البلد في حجم السكان دون استغلال اليد العاملة استغلالا كاملا[4]. هنا

[1] فوزية بلعجال، ابن خلدون والمسالة السكانية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 07 / ديسمبر 2013. ص ص 231 – 242.

[2] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006, ibid, P24

[3] Gérard-François Dumont, "démographie analyse des population et démographie économique" DUNOD paris, 1992, p164.

[4] G.F. DUMONT- 1992, ibid, p165.

لا بد من الاشارة إلى **سيباستيان فوبن** Sébastien Le Prestre de Vauban فقد اهتم بالجانب الإحصائي للسكان، حيث وضع في كتاباته أن السكان عبارة عن شرط أساسي وكافي للثراء. ووضح أهمية الإحصاء السكاني ووفر مشروعا مهما من المعطيات الإحصائية ذات مستوى موازي للإحصائيات المتواجدة حاليا وأشار إلى ضرورة دراسة الظواهر الديموغرافية لمعرفة طريقة تطورها[1].

في هذه الاثناء وفي انجلترا وبسبب ظهور مرض الطاعون، قام **جون قرانت** John Graunt بتحليل تقارير الوفاة التي كانت تنشر أسبوعيا، كمحاولة للكشف عن اسبب ظهور مرض الطاعون في لندن. وبعد عدة عمليات حسابية تمكن من تأسيس أول جدول وفيات يعتمد في الأساس على احتمالات الوفاة. وبمساعدة وليام بيتي تمكنا من وضع أول تعداد للسكان، واعتمدا على أساليب التحليل الإحصائي التي تشكل جوهر الديموغرافيا الحديثة. وكمحاولة منه لإيجاد تفسير لزيادة عدد الذكور على عدد الإناث بين المتوفين المسجلين خلال السنوات المتراوحة ما بين 1629 و1661، جاء الجواب جازما حين أكدت سجلات التعميد الكنسية هذه الزيادة، حيث تم، في نفس الفترة، تعميد 139782 ذكرا مقابل 130866 أنثى (أي زيادة 8896 ذكرا) وهذا ما يعطي نسبة ذكورة تساوي 106.8 أو بمعدل مئوي 51.6 % ذكور مقابل 48.4 % إناث. اكتشفت هذه الحقيقة بالصدفة منذ أكثر من ثلاثة قرون والتي أصبحت من المسلمات في علم السكان تزايد عدد الذكور على عدد الإناث عند الولادة ما يطلق عليه مصطلح نسبة الذكورة أو (Sex Ratio). وقد دون هذا الاكتشاف في كتاب نشر في سنة 1662 تحت عنوان: NATURAL AND POLITCAL OBSERVATIONS[2]، وكان لهذا الكتاب أكبر صدى في الأوساط العلمية الدينية في انجلترا وفي أوروبا خاصة هولندا وألمانيا، حيث تم إعادة طبعه في نفس السنة عدة مرات[3]، وبهذا يصبح جون قرانت أول ديمغرافي وأول

[1] G.F. DUMONT- 1992, ibid, p167-168.

[2] NATURAL AND POLITCAL OBSERVATIONS Mentioned in a following Index and made upon the Bills of Mortality, by John Graunt, Citizen of London. With reference to the Government, Religion , Trade , Growth Ayer, Diseases and the several changers of the said city ".

[3] بن عبد الله فتيحة، تزايد عدد الذكور على عدد الاناث عند الولادة،
http://www.docteur-benabdallah-fatiha.sitew.com
اطلع عليه يوم: 2019/02/16 على الساعة 16 سا 55 د.

مفكر اهتم بملاحظة السكان ووصف تركيبتهم وحركيتهم اعتمادا على تقنيات التحليل الإحصائي في تحليل الظواهر السكانية.

2. المدرسة الفيزيوقراطية:

قد أشار الطبيعيون أنه إذا تخصص بلد معين في إنتاج مواد غذائية، فإن هذه المواد تكون في متناول الفلاحين والطبقة العاملة، ويؤدي ذلك إلى الزيادة في أعداد السكان.[1] لم تكن لهم مخاوف من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان لأنها تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وفلاحة الأرض[2]. ان الثروة في رايهم لا تأتي من السكان ولكن من الزراعة. وارتفاع الثروة يضمن ارتفاع عدد السكان، وبالتالي الزيادة الاقتصادية هي محدد للزيادة الديمغرافية. فالسكان هم مصدر الثروة وثروة الأرض لا يمكن تقيمها بدون وجود أشخاص قادرين على العمل[3]. ان قيمة السكان الكامنة في الزيادة إلى مالا نهايةولا بد من وضع الموانع الإيجابية والوقائية للحد من عدد السكان. كما أن وقوع الحروب ما بين الحين والحين تؤدي إلى الإنقاص من عدد السكان، وأن الظروف الاقتصادية هي الأخرى تؤثر على الزيادة السكانية وذلك من خلال دفع الطبقة العاملة إلى تأخير سن الزواج، وهذا يعتبر وسيلة للحد والتقليل من الزيادة السكانية[4].

في 1741 ومن خلال الإحصائيات البشرية المتوفرة جمع **جوهان بيتر سوسميلش** Johann Peter Süssmilch مئة قائمة احصائية للولادات في لندن وهولندا وأماكن أخرى كان قد سبق أن دونت من طرف مختلف المهتمين بهذه المسألة، وقام بإكمال السلسلة بجمع عدد كبير من الإحصائيات لمناطق عدة. وبصفته راعي كنيسة أتيحت له فرصة الاطلاع على سجلاتها التي كانت تدون فيها التعميدات والزيجات والوفيات، الامر الذي سمح له بجمع المعلومات التي كان يحتاج إليها بكل سهولة، ودون كل المعلومات في كتاب صدر في 1941 بعنوان "الترتيب الإلهي"[5]، وبذلك يكون قد فتح عهدا جديدا في مجال المعرفة الخاصة بالظواهر الديمغرافية[1].

---

[1] محمد أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة 2008، ص 160.

[2] عبد الله ساقور، "الاقتصاد السياسي" دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-2004، ص102.

[3] G.F. DUMONT- 1992 ibid, p171-176.

[4] محمد أبو عبيدة وعبد الحميد محمد شعبان، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

[5] Johan Peter SÜSSMICHE: L'ORDRE DIVIN, dans les changements de l'espèce humaine, démontré par la naissance, la mort et la propagation de celle-ci, texte intégral de l'édition de 1974,

3. المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، تزامن بروزها مع ظهور الرأسمالية، اتسم تحليل هذه المدرسة بطغيان الرؤية التشاؤمية بخصوص السكان[2]. اهم مفكريها **أدام سميث** Adam Smith فهو يعتقد أن تقسيم العمل من شأنه التأثير على زيادة الإنتاج وتؤدي إلى الزيادة في القوى المنتجة للعمل وأشار إلى أن العمالة هي سبب زيادة الثروة الوطنية للأمة[3]. العمل بكافة أنواعه يعتبر أساس ثروة الأمم، وأن الإمكانات الغذائية المتاحة تؤثر على الكثافة السكانية[4]. ثم يليه **روبرت مالتوس** Thomas Robert Malthus الذي اشتهر بمقالته عن مبادئ علم السكان سنة 1798م. وتقوم فكرته الأساسية على أن أعداد السكان في العالم تميل إلى الزيادة، بينما كميات الطعام تقل. كما كان يعتقد أن الحروب والأمراض ستفتك بالأعداد الزائدة من البشر، ما لم يتم تحديد النسل[5].

يعتبر مالتوس اول من وضع نظرية متكاملة عن السكان، وقد فرضها على علم الاقتصاد عندما أشار إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل. ذلك لأن العلاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج[6]. وكان لدخول عامل السكان في صميم السياسة الاقتصادية أن تشكل علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان.

يقول في مقاله:" ان قدرة السكان على التزايد أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، فالسكان يتزايدون بنسبة هندسية – إذا لم

---

traduis et annoté par Jean –Marc ROHRBASSER, Paris, 1998 A L'INSTITUT NATIONAL D'ETUDES DEMOGRAPHIQUES.

[1] بن عبد الله فتيحة، تزايد عدد الذكور على عدد الاناث عند الولادة، مرجع سبق ذكره.

[2] Nicolas V., Gianoris," Economie Development, thought and problems, the Christopher publishing hous. Massachusetts USA, 1978, pp: 42-44.

[3] Gilles MONTIGNY, Analyse économique et historique, prépas économiques et commerciales, Première année, Ed ellipses, 1997, p156.

[4] عبد الله ساقور، 2004، مرجع سبق ذكره، ص105

[5] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006, ibid, P31.

[6] Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. 2006, ibid, P30

يحد من هذه الزيادة – بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية – وبناء عليه، فإن المعرفة الطفيفة، بالأعداد لتبين ضخامة القوة الأولى مقارنة بالثانية"[1].

وبذلك، فإن المشاكل التي يواجهها المجتمع من فقر وبطالة وسوء الأحوال المعيشية والصحة والجوع وانتشار الآفات والانحرافات الأخلاقية، نتيجة حتمية لقانون الطبيعة الأبدي مهما كانت الظروف التي يعيش فيها الإنسان، وهذه المشاكل لا صلة لأي نظام بالتحديد النظام الرأسمالي، ولا لأي طريقة في الحكم، بل الفقراء هم المسئولون الأولون عن شقائهم وسوء أحوالهم، وذلك بتكاثرهم نتيجة سلوكهم الجنسي غير الموجه والمنظم وأهم مساعدة لهم في توعيتهم وتبصيرهم بقانون السكان، وبالنتائج المترتبة عن ذلك وعلى إثر هذه الرؤية اتخذ مالتوس اتجاها لمعالجة هذه المشكلة وذلك بطرح جملة من الحلول أهمها كان لا إنساني لتقليل التزايد السكاني، ولا يكون هذا التقليل إلا بفرض موانع معينة توفر التناسب بين الزيادة السكانية وبين الثروات الطبيعية.

لقد لوحظت النزعة التشاؤمية الواضحة عن السكان من خلال كتابات أغلب مفكري هذه المدرسة. وتمت الاشارة إلى أن التزايد السكاني المرتفع هو المسبب الرئيسي للبأس والحرمان والفقر.

4. المدرسة الكلاسيكية الحديثة(النيوكلاسيك):

شهد العالم الرأسمالي موجة من التغيرات المتسارعة في الفترة ما بين 1850 – 1914 أدت إلى ظهور مجموعة من العوامل، جزء منها عمل على تدعيم النظام ودفعه للنمو والازدهار. وعوامل أخرى عملت على عدم استقراره وسببت له اضطرابا واضحا. أدى كل ذلك إلى ظهور تيارات فكرية داخل الفكر الرأسمالي من أهمها ما عرف بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة أو بالنيوكلاسيك. حاولت هذه المدرسة تقديم الرأسمالية على أنها نظام خالي من العيوب والتناقضات من خلال إزالة عناصر الصراع والاضطراب وإضفاء الروح التفاؤلية بخصوص الرؤية السكانية.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان ظهور الثورة التكنولوجية في الزراعة والصناعة وانتشارها السريع من أهم العوامل التي أدت إلى تحسن الظروف الإنتاجية وزيادة المساحات الزراعية المستغلة مما انعكس بالإيجاب وأدى إلي التخفيف من الضغط السكاني على الضروريات المعيشية. وارتفاع معدلات الربح مسببا معه تزايد

[1] رمزي زكي، " المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة "، عالم المعرفة الكويت، 1984.، ص:25.

في تراكم رؤوس الأموال والناتج المحلى مع ارتفاع فرص التوظف. بالإضافة إلى أن معظم الدول الرأسمالية في هذه الفترة، كانت قد فرضت سيطرتها على بعض البلدان، مما سمح لها بتوسيع مساحة الأراضي الزراعية المستغلة وتوفير مواد وسلع غذائية رخيصة، والتخفيف من المشكلة السكانية التي كانت متواجدة بالدول الرأسمالية. إن التطور التكنولوجي في دول أوربا أدى إلى تحسن الظروف المعيشية، وتقدم الطب الوقائي من خلال التطعيم ضد الأمراض المعدية، وتحسن وسائل النظافة العامة، مما أدى إلى التحكم في معدلات الوفيات المرتفعة. لكن هذا التقدم لم يكن قادرا على استيعاب الزيادة السكانية المرتفعة التي تسببت في ضغط كبير على الموارد الغذائية وظهور البطالة، فكان اللجوء إلى الهجرة كحل لمشكلة الفائض السكاني[1].

تناثرت آراء **هنري كاريه** Henry Carey حول القضية السكانية في مختلف أعماله العلمية، وقد لفتت انتباه مجموع المشتغلين بالقضية السكانية نظرا لأفكاره الجريئة والجديدة في هذه القضية. فلم يتقبل نظرية ريكاردو في الريع، واختلف مع الاقتصاديين الذين امنوا بقانون الغلة المتناقصة، وعارض نظرية مالتوس في السكان. كان يرى أن السكان الأوائل الذين قاموا باستغلال الأراضي الزراعية لم يستحوذوا في الغالب على أجودها، وإنما على أسهلها في الزراعة، حيث تخيروا تلك المساحات المنبسطة أو القريبة من الطرق والأسواق، لذلك فإن الأراضي التي عملوا بها كانت أقل جودة. ولكن مع التقدم التكنولوجي في الزراعة وفنون الإنتاجية المستخدمة، ينتقل الإنسان تدريجيا من الأراضي الفقيرة إلى الأراضي الأكثر خصوبة[2]. خلص كاريه إلى أن التزايد السكاني في الأجل الطويل لا يشكل أية عقبة. وأن استزراع الأراضي الخصبة يصبح أمرا ممكنا فقط حينما يتزايد عدد السكان ويحدث تقدم فني في أساليب الزراعة، حينئذ يمكن التغلب على الصعوبات التي تواجه زراعة مثل هذه الأراضي[3]. أي أن الإنتاج الزراعي سيخضع لقانون الغلة المتزايدة مع التزايد السكاني. وتكون هذه الزيادة مصحوبة بنمو سريع في تراكم رأس المال، وتوصل إلى أنه مع تزايد عدد السكان ووسائل الثروة يزداد رخاء الدولة. وكان يرى أيضا أن حال الأجور سوف يتحسن مع زيادة عدد السكان وزيادة

[1] رمزي زكي، 1984، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[2] رمزي زكي، 1984، مرجع سبق ذكره، ص86.
[3] Henery C. Carey., The Past, the Present and the Future Philadelphia, 1848, pp.9- 7

القدرة على استزراع الأراضي الخصبة وتزايد معارف الإنسان الفنية وزيادة تراكم رأس المال. حيث أن ذكاء الإنسان قادر على زيادة وسائل العيش بنحو أسرع من تكاثر الإنسان. فلا يوجد أي خوف من حدوث الاكتظاظ السكاني، فالتزايد في عدد السكان يكون مصحوبا بتزايد في حجم الإنتاج وبارتفاع مستوى المعيشة وبتقدم وسائل الموانع الوقائية.

ومع التطور الذي شهدته الدول الأوروبية تبددت مخاوف الاكتظاظ السكاني والغلة المتناقصة نتيجة التقدم في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والزراعة، مما أدى إلى تحسن الظروف المعيشية، وارتفاع الدخل والتوظيف ونمو التصدير السلعي والسيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام، نتيجة استعمار بلدان إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية وتوفيرها لمصادر غنية من المواد الغذائية مما أثر إيجابا على البلدان الرأسمالية، بالإضافة إلى الانخفاض في معدلات النمو السكاني التي شهدتها معظم الدول الأوروبية، وتحولت النظرة التشاؤمية إلى نظرة متفائلة بخصوص التزايد السكاني وتأثيره على مستوى المعيشة وضروريات الحياة. وتحول الاهتمام من المشكلة السكانية إلى "الحجم الأمثل للسكان". في هذه الأثناء تحول وتركز بحث عدد كثير من الاقتصاديين إلى دراسة العلاقة المتواجدة بين السكان والإنتاجية، والتحول الهام في الفكر الإنساني في مجال علاقة السكان بالإنتاج، وأصبح هذا التأثير يختلف حسب عوامل الإنتاج ودرجة التطور الاقتصادي والسكاني للبلدان[1].

وقد أشار إلى مفهوم الحد الأمثل للسكان من حيث اعتقاده أن التقدم الفني وزيادة مهارة العمال والحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج بشروط ميسرة ممكن أن يحد من مفعول الغلة المتناقصة بحيث يصبح الاقتصاد القومي متواجدا في حالة ثبات للغلة[2].

في سنة 1888 ظهر كتاب "أساسيات الاقتصاد السياسي" الذي حدد فيه **أدوين كانان** Edwin Cannan بدقة مفهوم الحجم الأمثل للسكان وذلك بإعطاء وصف مدقق لحالة الاكتظاظ السكاني وحالة الخفة السكانية وأشار إلى أنه بين الحالتين توجد حالة

[1] MarIo winkelblech, Untersuchungen uber die organisation der Arbeit, order System der Weltokonomie , 3 vol. Kassel,(1850- 1859), 2nd ed. Tubingen 1884- 1886.

[2] رمزي زكي، 1984، مرجع سبق ذكره، ص 99.

وسط لحجم السكان تجعل مستوى الإنتاجية عند أعلى مستوى لها. أما بالنسبة للاقتصادي السويدي كنوت فيكسل فهو أول من استخدم مصطلح "الحجم الأمثل للسكان" وكان ذلك في محاضراته التي نشرت في 1901 عن الاقتصاد القومي[1]. كان يرى أن دراسة قضية السكان يجب أن تنصب على معرفة العدد أو الحجم الأمثل للسكان وليس الحجم الأقصى وأن الاكتظاظ السكاني هو تواجد عدد غير مرغوب فيه من السكان.

استقر مصطلح الحجم الأمثل للسكان كمفهوم شائع لدى الاقتصاديين الرأسماليين بعد التوضيح الذي قدمه تام **كار سوندرز** Alexander Carr-Saunders وأشار إلى أن الحجم الأمثل للسكان يتمثل في ذلك العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد. إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة البيئة، ودرجة المهارة، وعادات الناس وتقاليدهم وجميع الحقائق الأخرى المتصلة بالمسألة وهذا الحد ليس مطلقا أو ثابتا وإنما يتغير باستمرار كلما تغيرت الظروف والعوامل المشار إليها آنفا[2]. وبهذا أصبح الاقتصاديون لا يتحدثون عن المخاوف التي سببها الفكر المالتسي بل عن الحجم الأمثل وعن ضرورة تحديد النسل للمحافظة على هذا الحد. وخلص النيوكلاسيك لإيضاح التداخل الذي توصلوا إليه بين العامل السكاني والعوامل الأخرى بالعلاقة الرياضية التالية أين تظهر أهمية العنصر السكاني، من حيث كونه عنصر مستهلك وقوة عمل منتجة (نسبة العمالة).

كارل ماركس Karl Marx اقتصادي ألماني أكد في تحليله على أهمية العامل المادي في تقدم المجتمع ونهضته ويعتبر العمل والتخصص فيه وتقسيمه على العمال مصدرا مهما من مصادر الكسب والرزق والربح المادي، هذا ما يؤثر على مستويات المعيشة وتقنيات الحياة[3].لم يتعرض كل من ماركس وفريدريك انجليز بشكل مباشر لقضية السكان لكنهما تعرضا إلى أفكار مالتس ونظريته بخصوص السكان، وشككا في صحة القوانين التي صاغها مالتس (أن السكان يصلون إلى الزيادة بوتيرة أعلى من زيادة الموارد

[1] KUNT Wicksell, Forelasingar i Nationalekonomi (Lectures on Political Economy), Part l. Lund 1901. reprinted by George Routledge and Sons Ltd London.1934.

[2] A. M. Carr-Saunders. 1922, p. 476.

[3] إحسان محمد الحسن، 2005، مرجع سبق ذكره، ص58.

الغذائية)، وفي نظرهم أن لكل مجتمع مرحلة تاريخية معينة يمر بها وله قانون سكاني خاص به، الذي تتحدد وفقه نتائج التزايد السكاني. لكن تحليل مالتوس تجاهل المراحل التاريخية للتطور الاقتصادي والفائض السكاني نتيجة للنظام الرأسمالي. وفي نظرهم أن النظام الاشتراكي هو الحل وذلك لقدرته على استيعاب الزيادة السكانية دون أي آثار جانبية، ويمكن مواجهتها بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يوفر زيادة كمية الغذاء والسلع الأخرى الموجهة للاستهلاك. ووضحا أن المتتالية التي يتزايد فيها النمو السكاني هي المتتالية المثلثية[1]، تابعة للظروف التاريخية والاقتصادية لبلد معين، ولا يمكن تمثيل العلاقات المتعددة بين الإنتاج الاقتصادي والنمو السكاني ببساطة على شكل علاقات رقمية. وأشار انجلز أنه مهما كان الضغط السكاني المتواجد في المجتمع فالضغط الحقيقي يكون على مستوى التوظف وليس على حد الكفاف وأرجعا أسباب الفقر إلى تنظيم المجتمع وليس إلى الزيادة السكانية[2].

ايميل دوركهايم David Émile Durkheim عالم اجتماع فرنسي يقسم المجتمع إلى نوعين أساسيين هما المجتمع الميكانيكي والمجتمع العضوي ويحدد العامل الأساسي الذي بموجبه تصنف المجتمعات وتتحول من نمط إلى أخر، والمسئول عن التغير الذي يحدث في المجتمع هو الزيادة السكانية بالنسبة للموارد الاقتصادية والمساحة الجغرافية للأراضي. فهي تعتبر سبب التغير الذي يحدث في المجتمع من خلال فرض نظام التخصص في العمل، الذي يقود المجتمع إلى التحول من مجتمع غير متخصص في العمل إلى مجتمع متخصص. فالمجتمعات الميكانيكية هي مجتمعات بسيطة الحجم لا تعتمد على نظام تقسيم العمل لذلك فان مستويات الإنتاجية تكون منخفضة وأوضاعها الاقتصادية متردية ودرجة تقدمها العلمي والتكنولوجي متخلفة، أما العلاقات الاجتماعية بين أعضائها فتكون قوية ومتماسكة ومبنية على عواطف التعاون والمحبة والرحمة والشفقة. تعتمد هذه المجتمعات على الوسائل الداخلية للضبط الاجتماعي. أما المجتمعات العضوية فهي مجتمعات معقدة ومتشعبة تعتمد على نظام تقسيم العمل، وبالتالي فمستوياتها الإنتاجية والمعاشية تكون عالية وذلك لاعتمادها على عدة مهن كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات المتنوعة. تتميز أيضا بارتفاع مستوياتها الثقافية،

[1] تمثل متتالية الأعداد المثلثية triangular، حيث إن الحد من الرتبة n يساوي n (n+1) /2،

[2] G.F. DUMONT- 1992, ibid, pp195-197

العلمية والتكنولوجية، تربط بين أفراد المجتمع علاقات مبنية على اعتبارات المصلحة والمنفعة وعلى مبادئ التعاقد، تستعين هذه المجتمعات على وسائل الضبط الخارجي[1].

اما بالنسبة للاقتصادي **جون مينارد كينز** John Maynard Keynes فقد رفعت القضية السكانية إلى مستوى أخر من التحليل وهو البحث عن الأسباب المؤدية للبطالة وقضية العمالة والتشغيل وانخفاض مستويات الدخل وأصبحت المشكلة منحصرة في تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على استقرار مستويات الدخول والتوظف عند مستوى التشغيل الكامل[2]. لم يتحدث كينز في نظريته بشكل مفصل عن النمو السكاني لكنه عالج قضية السكان من أبعاد مختلفة واعتبر النمو السكاني حافز للاقتصاد[3]. فتزايد عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، وبذلك يتزايد الاستثمار والدخل والتوظف.

أسس كينز نظريته، باعتبار أن نظريات الاقتصاديين الكلاسيك بخصوص البطالة التي تفرض أن الوضع العادي للاقتصاد القومي هو حالة التوظف الكامل، لم تكن إلا حالة خاصة وأن توازن الاقتصاد يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل. وأشار إلى أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظف، وبذلك فإن القوى العاملة تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. فزيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي[4].

اعتبر **ألفن هانس** Alvin Harvey Hansen أن التزايد السكاني عامل هام في تحفيز الاستثمار نظرا لتأثيره الواسع على السوق، وتنوع حاجات الناس وعرض العمل ...الخ. وتباطؤ النمو السكاني يؤدى إلى تقليص نمو الأسواق، وبوجود علاقة ارتباط بين معدل الربح وحجم السوق، فإن مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع يتباطأ نموه. وأكد أيضا أن الاستثمار ينخفض مع تباطؤ النمو السكاني بسبب التحول الذي يحدث في بنيان الطلب، فالنمو السكاني المتزايد يكون مقترنا بالضغط على المسكن

[1] إحسان محمد الحسن، 2005، مرجع سبق ذكره، ص60-64.
[2] رمزي زكي، 1984، مرجع سبق ذكره، ص 156.
[3] J. M. Keynes; Some Economic Consequences of a Declining Population, in: Eugenics Review, xxix, No. 1, April.1937.
[4] بريش السعيد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق: أعمال موجهة، دار العلوم للنشر، عنابة، 2007، ص:183-202.

وعلى المرافق العامة وهذه القطاعات تستوعب نسبة هامة من الاستثمار، بالتالي معدل الاستثمار يميل إلى الانخفاض مع انخفاض معدلات النمو السكاني[1].

خاتمة:

إن الفكر السكاني وكما تم التعرض له في مقالنا، كان نتيجة لتمخض الكثير من الافكار، وتداخل العديد من العلوم خاصة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع. فمنذ البدايات الاولى ارتبطت امور الدولة وتسييرها بالجانب السكاني، وقد أشار المفكرون الأوائل إلى تأثير عدد السكان على تطور الدولة ونظامها. وبظهور العلامة عبد الرحمان ابن خلدون الذي اعطى اهمية بالغة لدراسة الظواهر السكانية من خلال نصوص مقدمته وأشار إلى أن عدد السكان مهم جدا في تحسين الظروف الاقتصادية وبالتالي حسن استغلال الثروة الاجتماعية وتقسيم العمل. ومن جهة اخرى فان الكثرة والقوة العسكرية تحدد هيمنة الدولة وقوتها. أما بالنسبة للمدارس الاقتصادية، فقد اشار معظم المفكرين إلى العنصر السكاني من خلال كتاباتهم، وانقسموا بين متشائم ومتفائل من الزيادة السكانية وتأثيرها على ثروة الدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى جون قرانت، ووليام بيتي اللذان تمكنا من وضع أول تعداد للسكان، واعتمدا على أساليب التحليل الإحصائي التي تشكل جوهر الديموغرافيا الحديثة. وبهذا يصبح جون قرانت أول ديمغرافي وأول مفكر اهتم بملاحظة السكان ووصف تركيبتهم وحركيتهم اعتمادا على تقنيات التحليل الاحصائي في تحليل الظواهر السكانية. ومن خلال الإحصائيات البشرية المتوفرة جمع جوهان بيتر سوسميلتش مئة قائمة احصائية للولادات وقام بإكمال السلسلة بجمع عدد كبير من الإحصائيات لمناطق عدة. ودون كل المعلومات وبذلك يكون قد فتح عهدا جديدا في مجال المعرفة الخاصة بالظواهر الديمغرافية.

من أهم المتشائمين كان روبرت مالتوس ويعتبر أول مفكر اقتصادي وضع قانونا واضح المعالم بالنسبة للسكان، وأشار إلى أن ارتفاع أعداد السكان يؤثر على الثروة ويسبب نضوبها لعدم تناسب الزيادة بين السكان المتزايدة أعدادهم واحتياجاتهم وبين الموارد الطبيعية الثابتة. وأنه لا بد من وضع قوانين وثوابت للتحكم في أعداد السكان.

[1] أنظر رمزي زكي-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثامنة، تموز/يوليو 1980

أفكار جون ستيوارت ميل في مجال الاقتصاد السياسي أحسن خلاصة لمجمل الأفكار والتيارات الاقتصادية التي ظهرت في عصره. حاول فيها أن يخفف من النزعة التشاؤمية التي سيطرت وحرص على أن يربط القضية السكانية بقضية التوزيع، شأنه شأن ريكاردو. لقد لفتت آراء هنري كاريه حول القضية السكانية انتباه مجموع المشتغلين بالقضية السكانية نظرا لأفكاره الجريئة والجديدة في هذه القضية. فلم يتقبل نظرية ريكاردو في الريع، واختلف مع الاقتصاديين الذين امنوا بقانون الغلة المتناقصة، وعارض نظرية مالتوس في السكان. خلص كاريه إلى أن التزايد السكاني في الأجل الطويل لا يشكل أية عقبة. وتكون هذه الزيادة مصحوبة بنمو سريع في تراكم رأس المال، وتوصل إلى أنه مع تزايد عدد السكان ووسائل الثروة يزداد رخاء الدولة. حيث أن ذكاء الإنسان قادر على زيادة وسائل العيش بنحو أسرع من تكاثر الإنسان. فلا يوجد أي خوف من حدوث الاكتظاظ السكاني، فالتزايد في عدد السكان يكون مصحوبا بتزايد في حجم الإنتاج وبارتفاع مستوى المعيشة وبتقدم وسائل الموانع الوقائية.

ومع التطور الذي شهدته الدول الأوروبية تبددت مخاوف الاكتظاظ السكاني والغلة المتناقصة نتيجة التقدم في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والزراعة، مما أدى إلى تحسن الظروف المعيشية، وارتفاع الدخل والتوظيف. ونمو التصدير السلعي والسيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام، نتيجة استعمار بلدان إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية وتوفيرها لمصادر غنية من المواد الغذائية مما أثر إيجابا على البلدان الرأسمالية، بالإضافة إلى الانخفاض في معدلات النمو السكاني التي شهدتها معظم الدول الأوروبية، وتحولت النظرة التشاؤمية إلى نظرة متفائلة بخصوص التزايد السكاني وتأثيره على مستوى المعيشة وضروريات الحياة. وتحول الاهتمام من المشكلة السكانية إلى "الحجم الأمثل للسكان".

وبظهور الكينزية رفعت القضية السكانية إلى مستوى أخر من التحليل وهو البحث عن الأسباب المؤدية للبطالة وقضية العمالة والتشغيل وانخفاض مستويات الدخل وأصبحت المشكلة منحصرة في تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على استقرار مستويات الدخول والتوظف عند مستوى التشغيل الكامل.

وبهذا العرض نكون قد اوجزنا في الحديث عن ما تعرض له مقالنا وما مهد لنشأة الديمغرافيا ووضع اسسها كعلم قائم بذاته. وهذا على أن يتم عرض نشأة الديمغرافيا

في مقال اخر، واهم النظريات لهذا العلم الحديث والذي لا بد من الحديث عنه بإسهاب لقلة المراجع فيه، ولإبراز اهميته باعتباره من العلوم العابرة للتخصصات، ودوره في التخطيط ووضع الاستراتيجيات .

المراجع:

1. إحسان محمد الحسن، " علم الاجتماع الاقتصادي " الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن2005.
2. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق: أعمال موجهة، دار العلوم للنشر، عنابة، 2007.
3. رمزي زكي، " المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة "، عالم المعرفة الكويت، 1984.
4. ساقور عبد الله، "الاقتصاد السياسي" دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
5. محمد أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة 2008.

9. Gérard-François Dumont, "démographie analyse des populations et démographie économique" DUNOD paris, 1992.

10. Gilles MONTIGNY, Analyse économique et historique, prépas économiques et commerciales, Première année, Ed ellipses, 1997.

11. Graziella Caselli, Jacques Vallin, Guillaume J. Wunsch. Histoire des idées et politiques de population. Editions de l'institut national d'études démographiques, 2006.

12. Henery C. Carey., The Past, the Present and the Future, Philadelphia, 1848.

13. J. M. Keynes.; Some Economic Consequences of a Declining Population, in: Eugenics Review, xxix, No. 1, April.1937.

14. Johan Peter SÜSSMICHE: L'ORDRE DIVIN, dans les changements de l'espèce humaine, démontré par la naissance, la mort et la propagation de celle-ci, texte intégral de l'édition de 1974, traduis et annoté par Jean –Marc ROHRBASSER, Paris, 1998, INED.

15. KUNT Wicksell, Forelasingar i Nationalekonomi (Lectures on Political Economy), Part l. Lund 1901. Reprinted by George Routledge and Sons Ltd London.1934.

16. MarIo winkelblech, Untersuchungen uber die organisation der Arbeit, order System der Weltokonomie, 3 vol. Kassel,(1850- 1859), 2nd ed. Tubingen 1884- 1886.

17. NATURAL AND POLITCAL OBSERVATIONS Mentioned in a following Index and made upon the Bills of Mortality, by John Graunt, Citizen of London. With reference to the Government, Religion, Trade, Growth Ayer, Diseases and the several changers of the said city ".

18. Nicolas V., Gianoris," Economy Development, thought and problems, the Christopher publishing house. Massachusetts USA, 1978.

27. بن عبد الله فتيحة، تزايد عدد الذكور على عدد الاناث عند الولادة، اطلع عليه يوم:
http://www.Docteur-benabdallah-fatiha.sitew.com 2019/02/16

28. رمزي زكي، مشكلة زيادة السكان بين مفهومين: إنساني ولا إنساني، دراسة نشرت بمجلة الطليعة القاهرية، مارس 1973.

29. فوزية بلعجال، ابن خلدون والمسالة السكانية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 07 / ديسمبر 2013.

30. رمزي زكي-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثامنة، تموز/يوليو 1980.